محاضرات مقياس أصول النحو العربي

سنة ثانية ليسانس ــلغةـ

د.فاطمة الزهراء نايلي

مدخل إلى النحو وأصول النحو المصطلح والمفهوم

مقدمة:

يعد النحو علم أساسي من علوم العربية يهدف للحفاظ على اللغة من الخطأ واللحن، كما أن في تعلمه استقامة للسان وفصاحة للكلام، أما أصول النحو فهي أدلة النحو التي تتأسس على أساسها القاعدة النحوية لكي يبقى النحو محافظا على المنوال الصحيح القائم على الشاهد اللغوي

1. النحو–

1–1عوامل نشأة النحو :تعود أسباب نشأة النحو إلى–

: **–العامل الديني**" :ترجع العوامل الدينية إلى الحرص الشديد على أداء نصوص الذكر الحكيم أداء فصيحا سليما إلى أبعد حدود السلامة والفصاحة وخاصة بعد أن أخذ النحو يشيع على الألسنة وكان قد أخذ في الظهور منذ حياة الرسول صلى الله عليه وسلم، وكلما تقدمنا منحدرين مع الزمن اتسع شيوعه مع الألسنة وخاصة بعد تعريب الشعوب المغلوبة التي كانت تحتفظ ألسنتها بكثير من عاداتها اللغوية مما فسح للتحريف في عربيتهم التي كانوا ينطقون بها كما فسح للحن وشيوعه، ونفس نازلة العرب في الأمصار الإسلامية أخذت سلائقهم تضعف لبعدهم عن ينابيع اللغة الفصيحة حتى عند بلغائهم وخطبائهم المفوهين" .

–العامل القومي :يعتز العرب بلغتهم اعتزازا كبيرا وخاصة بعد ظهور الإسلام" وهو اعتزاز جعلهم يخشون عليها من الفساد حين امتزجوا بالأعاجم مما جعلهم يحرصون على رسم أوضاعها خوفا عليها من الفناء والذوبان في اللغات الأعجمية .وبجانب ذلك هناك بواعث اجتماعية ترجع إلى أن الشعوب المستعربة أحست الحاجة الشديدة لمن رسم لها أوضاع العربية في إعرابها وتصريفها حتى تتمثلها تمثلا مستقيما وتتقن النطق بأساليبها نطقا سليما وكل ذلك معناه أن بواعث دفعت دفعا إلى التفكير في وضع النحو.

1–2تعريفه لغة– :

قال ابن منظور في لسان العرب" :النحو القصد والطريق يكون ظرفا ويكون اسما، نحاه ينحوه وينحاه والجمع أنحاه ونحو قال سيبويه :شبهوها بعتو وهذا قليل، وفي بعض كلام العرب إنكم

لتنظرون في نحو كثيرة أي في ضروب من النحو شبهها بعتو ويقال نحوت نحوك أي قصدت قصدك، وجاء في التهذيب أن أبا الأسود الدولي وضع وجوه العربية وقال الناس :انحو نحوه فسمي نحوا . ومن ثم اتخذ علم النحو مصطلحه من هذا التوجيه وبدأت أسسه ومبادئه ترسى، وتحدد معالمه وموضوعه من أجل هدف سام وهو الحفاظ على القرآن الكريم واللغة العربية.

3-1تعريفه اصطلاحا- :

يعرفه ابن جني بأن" :النحو هو انتحاء سمت لكلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شد بعضهم عنها رد بها إليها، وهو الأصل مصدر شائع أي :نحوت نحوا كقولك قصدت قصدا ثم خص بها انتحاء هذا القبيل من العلم، وقد استعملته العرب ظرفا واصله المصدر .أنشد أبو الحسن:

ترمي الأماعيز بمجمرات بأرجل روح مجنبات

يحدو بها كل فتى هيات وهن نحو البيت عامدات"

فالنحو عند ابن جني يمثل طريقة وإجراء في كيفية التعامل مع الظواهر التركيبية لكي يحصل المعنى الصحيح على ما كانت عليه العرب في تصرفها في الكلام، كما أن الأعجمي يتعلم العربية على هذا المنوال لكي يكون كلامه عربيا.

وقد أورد السيوطي تعريفا للنحو لصاحب المستوفى على أن" النحو صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين ،ففي هذا التعريف حد صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحداهما إلى الأخرى" النحو على أنه صناعة، وقد" عرف النحاة الصناعة بأنها العلم الحاصل بالتمرن، أي أنه قواعد مقررة وأدلة وجد العالم بها أولا .وعرفها كذلك بأنها" ملكة حاصلة بالتمرن . "فالصناعة تحصل بالاستعمال اللغوي، وعلاقة ذلك بالقواعد النحوية الصحيحة، كما أن

النحو يؤدي إلى البناء اللغوي الصحيح للجملة أو القول فينتج لنا بعد ذلك معنى صحيحا ومقبولا لأن الهدف من الصحة النحوية هي خلق المعنى السليم.

والنحو ضروري لتعلم اللغة العربية والحفاظ عليها والحفاظ على القرآن الكريم يقول الزجاجي:الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صوابا غير مبدل ولا مغير .وتقديم كتاب الله تعالى الذي هو أصل الدين والدنيا المعتمد ومعرفة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وإقامة معانيها على الحقيقة لأنه لا تفهم معانيها على صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب "الفائدة من تعلم النحو أكيدة وقائمة من التكلم على المنوال العربي الصحيح وسلامة اللسان من اللحن والحفاظ على استمرارية اللغة وتجددها عن طريق القياس باعتباره آلية نحوية في توليد الكلمات والجمل والمعاني الجديدة على ضوء الاستعمال اللغوي وإفرازات العصر من المفردات الجديدة والمعاني المتولدة عنها، فالنحو يولد التركيب السليم والمعنى المقبول.

أصول النحو :التأليف ورواده. ابن جني، ابن الأنباري، السيوطي

.مقدمة:

يعد ابن جني وابن الأنباري والسيوطي المؤسسين الحقيقيين لعلم أصول النحو، فإس**ها**مات**هم** اتخذت منحى تراكميا، فكل واحد من**هم** أرسى مفا**هيم** وتصورات حول العلم حتى اكتمل بنيا نه.

1ابن جني :يعد ابن جني(ت 392 **ه**)المؤسس الحقيقي لعلم أصول النحو عندما ذكر أدلة – النحو بأن**ها**" ثلاثة السماع والإجماع والقياس" و**هذا** التحديد بمثابة تأسيس مفا**هيم** أولية لعلم

جديد كانت بدايا ته" أن ابن جني قد تن به إلى أمر **ها**م و**هو** حاجة النحو والنحاة إلى كتاب في الأصول مثلما **هو** الشأن للفقه، وإذا كان النحاة الأوائل من أعلام المصرين (البصرة والكوفة) لم يعنوا بمثل **هذه** الدراسات لأسباب نرا**ها** مقنعة، إذ كانوا في مرحلة التنظير واستنباط القواعد العامة للنحو، فألزم نفسه على وضع كتاب يعالج **هذه** المسائل الأصولية فجاء كتاب الخصائص زاخرا بالقواعد الأصولية متأثرا بما سبق**ه** من علماء أصول الفقه": يبدو أن ابن جني **هو** أول من نص على العلة الوثيقة بين علل النحويين وعلل المتفق**هين**، فذكر أن النحويين قد انتزعوا علل**هم** من كتب محمد بن حسن الشيباني المتوفي (ت 189 **ه**)، و**هو** أول من عقد الصلة بين علل النحويين –وأعني بذلك حذاق**هم** المتقنين لا ألفاف**هم** المستضعفين –أقرب إلى عمل المتكلمين من**ها** إلى علل المتفق**هين** وذلك إن**هم** إنما يحيلون على الحس ويحتجون ف يه بثقل الحال أو خفت**ها** على النفس وليس كذلك حديث علل الفقه" .

يرى ابن جني أن الكلام الفصيح الذي يحتج به ينبغي أن يكون مجمعا عل يه يقول" اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماع**هم** حجة عل يه ، وذلك أ نه لم يرد ممن يطاع أمره

في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ مما جاء النص عن رسول الله صلى الله عل يه وسلم من قوله ":أمتي لا تجتمع على ضلالة "وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة" كما يشير ابن جني إلى القياس وأن اللغة تؤخذ قياسا" هذا موضع كأن في ظاهره تعجرفا وهو مع ذلك تحت أرجل الأحداث مما تعلق بهذه الصناعة فضلا عن صدور الأشياخ، وهو أكثر من أحص يه في هذا الموضع لك، لكني أنبهك على كثير من ذلك لتكثر التعجب ممن تعجب منه أو يستبعد الأخذ منه وذلك أنك لا تجد مختصرا من العربية إلا وهذا المعنى م نه في عدة مواضع، أي أنهم يقولون في وصايا الجمع :أن ما كان من الكلام على فعل فتكسيره على أفعل ،كعب وأكعب، وفرح وأفرح، وما كان على ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في العلة على أفعال النحو :جبل وأجبال، عنق وأعناق، إبل وآبال، عجز وأعجاز، ربع وأرباع، ضلع وأضلاع، كبد وأكباد، قفل وأقفال، حمل وأحمال .فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده، أو ليعرف هو ويقاس عل يه غيره، ألا تراك لم تسمع تكسير واحد من هذه الأمثلة بل سمعته منفردا أكنت تحتشم من تكسيره على ما كسر على نظيره؟ .لا، بل كنت تحمله عل يه الوصية من تقدمت لك في با به وذلك كان يحتاج إلى تكسير آخر الذي هو العذاب فكنت قائلا لا محالة :أرجاز قياسا على أحمال وإن لم تسمع أرجازا في هذا المعنى"

أما في باب العامل فقد أقر ابن جني بالعامل وأثره في الحركة الإعرابية" إنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا على ما بصح به كمررت بزيد وليت عمرا قائم، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به لرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم وهناك الكثير من المسائل التي أشار إليها ابن جني كتعارض السماع والقياس والاستحسان وتعارض العلل وحمل الأصول على الفروع وغيرها.

–ابن الأنباري(:ت 577 هـ)هو صاحب كتاب" الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة"، وهو أول من عرف أصل النحو في قوله " :أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعه وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تنوعت عنها جمل ته

وتفصيل هـ، وفائد ته التعويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتفاع عن حضيض التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل، فإن المخلد إلى التقليد لا يعرف وجهه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن عوارض الشك والارتياب"

ويرى ابن الأنباري أن أدلة النحو ثلاثة السماع والقياس والاستصحاب قال " أقسام أدل ته ثلاثة نقل وقياس واستصحاب حال ومراتبها كذلك وكذلك واستدلالاتها"

.كما أ نه بين حدود كل مفهوم من أدلة ال نحو"فالنقل هو الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"

.كما عرف القياس بأ نه" هو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، ولا بد للقياس من أربعة أشياء أصل وفرع وحكم وعلة.

ويعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأ نه" إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لش به الاسم ولا دليل على وجود الش به فكان باقيا على الأصل في البناء"

وذهب بعض الدارسين إلى أن لمع الأدلة في أصول النحو يتميز بالخصائص التالية نجملها كالتالي:

-1أ نه قسم تقسيما يشبه تماما التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه– " .

2-أ نه نقل إلى أصول النحو جميع المصطلحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح – يحس قارئ لمع الأدلة أنه يقرأ كتابا لأصول الفقه وأنه أمام فق يه لا أمام نحوي أو لغوي مدقق.

3- أن المؤلف يلتزم ف يه المنهجية العلمية التزاما هاما فهو يشرح أهدافه في مقدمة الكتاب ثم – يحدد منه جه تحديدا تاما في الفصل الأول والثاني حيث يتحدن في الأول عن معنى أصول النحو وفي الثاني عن أقسام هذه الأصول ثم هو إلى ذلك بعيد عن النظر

أو الانتقال من موضوع إلى آخر أو الابتعاد عن الموضوع الأساسي، فالكتاب يكون وحدة متماسكة متساوية إلى الحد الذي تسمح به ظروف المؤلف وعمره"

3السيوطي(:**ت 911 ه**)صاحب كتاب الاقتراح عرف أصول النحو بأ نه" علم يبحث فيه – عن أدلة النحو الإجمالية من حيث **ه**ي أدل ته وكيفية الاستدلال ب**ه**ا وحال المستدل" ف**ه**و في **ه**ذا التعريف يحدد المكونات المف**ه**ومية لأصول النحو تحديدا دقيقا، و**ه**و يمثل الحالة المكتملة لعلم أصول النحو

.كما يعرف السيوطي النقل أو السماع في قوله":ما ثبت من يوثق بفصاح ته فشمل كلام الله تعالى وكلام نب يه صلى الله عل يه وسلم وكلام العرب قبل بعث ته وفي زمانه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر، ف**ه**ذه ثلاثة أنواع لا بد في كل من**ه**ا من الثبوت" ، ففي **ه**ذا القول يحدد السيوطي عناصر الاحتجاج الأساسية و**ه**ي القرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب وخاصة الشعر محدد بالزمان والمكان، وأقر السيوطي بالقراءة الشاذة فقال" وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل لو خالف ته يخرج ب**ه**ا في مثل ذلك الحرف بعى نه، وإن لم يجز القياس عل يه، كما يحتاج بالمجمع على وروده ومخالف ته لقياس في ذلك الوارد بعى نه ولا يقاس عل يه نحو "استحوذ "و"يأبى "وما ذكر ته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم ف يه خلافا بين النحاة، وأن اختلف في الاحتجاج ب**ه**ا في كما تناول السيوطي إلى أركان القياس بعد أن عرف القياس نقلا عن ابن الانباري و"**ه**و حمل غير المنقول على المنقول إا كان في معناه، و**ه**و معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائل ه عل يه كما قيل إنما النحو قياس يتبع، ول**ه**ا قيل إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقال صاحب المستوفى كل علم فبعضه مأخوذ بالسماع والنصوص وبعضه بالاستنباط والقياس وبعضه بالانتزاع من علم آخر" الفقه، ومن ثم احتج على جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بناء الخطاب بقراءة(فبذلك فليفرحوا

" .يرى السيوطي إن أركان القياس أربعة" للقياس أربعة أركان أصل وهو المقيس عل يه وفرع وهو المقيس وحكم وعلة جامعة" ، ثم يأتي بمثال يوضح ف يه عملية المقايسة فيقول"وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول اسم اسند الفعل إل يه مقدما عل يه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الأصل .فالأصل هو الفاعل والفرع وهو ما لم يسم فاعله والحكم هو الرفع والعلة الجامعة هي الإسناد" .

كما تناول السيوطي الأصل الثالث المتمثل في استصحاب الحال فجاء بتعريف ابن الأنباري له هو إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل، وهو من الأدلة المعتبرة كاستصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب حتى يوجد دليل البناء، وحال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد دليل الإعراب ان السيوطي تناول المسائل النحوية بتقسيمات ومحددات دقيقة ولك نه اعتمد كثيرا على ابن الأنباري في معظم القضايا النحوية ومع هذا فهو يعد من المؤسسين لأصول النحو.

السماع(النقل)مفهومه و شروطه

ويسميه بعضهم السماع فهو الاصل الأول من حيث حجيته وأهميته عند النحاة وهو الأساس في الاستدلال على أحكام النحو فلا يصح حكم نحوي بدون دليل أو مستند من السماع أو النقل حتى ولو كان مقبولا في القياس وفي ذلك يقرر النحاة أن السماع يبطل القياس فقولك مثلا استحاذ جار على القياس مثله مثل استقام واستعاد واستدان تقلب فيه عين الفعل ألفا قياسا فتقول :استقام بدل استقوم ولكن العرب لم تنطق هذا الفعل أي "استحوذ "إلا على هذه الصورة إي صحيح العين ومن ثم فإن السماع يوجب استعماله هكذا حتى ولو كان مخالفا للقياس [هذا وقد فضل ابن الانباري تسمية هذا الاصل بالنقل بدلا من السماع لأنه أعم من السماع إذ يشمل المسموع من العرب مباشرة والمنقول عن طريق الرواية مشافهة "فالنقل أهم بهذا المعنى وأشمل إذ يشمل السماع المباشر وغير المباشر["

المبحث الأول

تعريف النقل وشروطه

النقل "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه الى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم وكافر["...

ويشترط فيه:

الفصاحة : وليست إلا صفة من **ترتضى عربيته ويوثق بها** ويؤخذ بها اللغويون والنحويون ولا يحصل ذلك إلا بتوفر **السلامة اللغوية في الفصيح أي خلو كلامه مما ليس من لغتهم من اللحن والخطأ – ووضوحه بالنسبة لأفراد المجتمع الفصيح – وأن يكون اكتسب اللغة بالسليقة لا بالتلقين وبصناعة النحو**، اي تكون لغته الأولى التي تعلمها بالسمع من بيئته حيث الفصاحة وعدم انتشار اللحن ولذلك لم يؤخذ عن المولدين لأنهم عاشوا في زمان انتشر فيه اللحن بالحواضر[

وذهب ابن الأنباري الى تقييد صحة النقل اشتراط بما هو مشروط في نقل الحديث- من اتصال السند وعدم النقل من مجهول أوفاسق -لأن بها معرفة تفسيره وتأويله.

يقول[" :ويشترط في نقل اللغة مايشترط في نقل الحديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم "..ويقول فإن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله"ولذلك يعرف النقل في الاصطلاح فيقول" هو الكلام العربي الفصيح المنقول بالنقل الصحيح الخارج عن حد القلة الى حد الكثرة["

فهل يشترط في نقل اللغة ما يشترط في نقل الحديث كما ذهب إلى ذلك ابن الأنباري؟

يقول الدكتور الحاج الصالح في هذا الصدد: المبادئ العلمية لسماع علماء العرب لمعطيات اللغة وتوثيقها خاصة مغايرة للمبادئ التي بنى عليها تدوين الحديث الشريف(من جرح وتعديل...)..وذلك لاختلاف الظروف واختلاف الزمان فسيبويه والنحاة الذين جاءو من قبله عاشوا كلهم في زمان الفصاحة السليقية وعل هذا فالسماع من فصحاء العرب وحدهم إذا تحقق العلماء من فصاحتهم كافيا كحجة أي كمرجع علمي ويكفي أن ينسب العلماء– وهمم معروفون -ما سمعوه لإلى هؤلاء لتثبت الرواية ويكون الثبوت مطلقا إذا أجمع العلماء على ذلك، وأصل الأصول هنا هو ثبوت فصاحة المنقول بتبون فصاحة المنقول منه أو الناقل من العرب الفصحاء ولم يحتج النحوي منهم في ذلك الزمان الى إسناد لأنه هو أو شيخه المصدر الأول لما سمعه فإذا روى عن شيخه فيكون له إسناد الى عالم واحد فقط بينه وبين العرب فهم بالنسبة لكلام العرب كالصحابة أو التابعين بالنسبة للحديث الشريف.

ثم إن ما نقله النحاة من شعر أو نثر كان في زمن الفصاحة وكان معروفا متداولا بين الناس والخطأ فيه أو الغلط لا يخفى عليهم و لم يعترض على صحة نقلوه ما معترض ولذلك لم يعن سيبويه كثيرا بذكر اسم الشاعر وهو يحتج بشعره ، كما احتج أحيانا بروايتين مختلفتين

لأن الرواة المختلفين أنما أخذوا من أفواه العرب الذين يحفظون الأشعار فالتغيير في الانشاد واقع من جهتهم والشواهد في كل رواية صحيحة.

لأن العربي الذي غير االشعر ولأنشده على وجه دون وجه قوله حجة . ولو كان الشعر له لكان يحتج به ألا ترى أن حطيئة رواية زهير وكثيرا رواية جميل والراوي والمروي عنه كلاهما حجة ولكن من النحويين بعد سيبويه من منع الاحتجاج ببيت يجهل قائله كالمبرد وابن النحاس كذالك صرح بهذا ابو البركات الانباري في الانصاف ويجاري في ذلك السيوطي ويقول وكأن علة ذلك خوف أن يكون لمولد أو من لا يوثق بفصاحته ومن هذا بعلم أنه يحتاج الى معرفة اسماء شعراء العرب وطبقاتهم فلا يجوز عنده في المجهول ولكه في همع الهوامع كثيرا مايتغاضى طلم فيستشهد ببيت ولا يذكر اسم قائله ؤانظر مثلا همع الهوامع وكذلك الشأن مع الانباري في الانصاف وكتاب أسرار العربية:

والحق أن الاحتجاج بكلام المجهول ليس مطعنة في منهج النحاة النحاة الاوائل اذ كانوا في بيئة تسودها الفصاحة إذ سمعوا عن عرب يوثوق بعربيتهم ولم يحتاجوا إلى ذكر اسمائهم لتشبهم من فصاحتهم.

أما معنى قول الانباري أن يكون المنقول خارجا عن حد القلة الى حد الكثرة هو استبعاد الشواذ وهي كثيرة يقول سيبويه "والشواذ في كلامهم كثيرة ["فهو ينظر الى المنقول من جهة القياس عليه باعتباره ركنا من أركان القياس، إذ أن الشاذ لا يصلح للقياس عليه، وفاته بذلك أن الشواذ الكثيرة الموجودة في اللغة الغربية جزء من واقع هذه اللغة لا يمكن التغافل عنه وهو جزء هام من المنقول" لأن كل ما صح وروده عن العرب سواء كان مطردا أم لا فهو من نقلهم وكلامهم"

مصادرالسماع (النقل)

1–القرآن

يكاد النحاة يتفقون جميعا على أن القرآن الكريم هو الاصل الاول في الاستشهاد في النحو ولذلك جعله السيوطي في مقدمة المصادر في التعريف السالف الذكر لتواتره وقوة

حجته.فالنحاة مجمعون على الاحتجاج به على اختلاف مآخذهم عن القراءات المخالفة لمجاري العربية وقياسها فمنهم من منع الاحتجاج بها ومنهم من أجاز .فالقراءات تختلف في درجة الصحة والتواتر ولذلك وضع علماء الأداء ضوابطا للقراءة الصحيحة التي يوثق بها وهي:

1-صحة السند الى الرسول صلى الله عليه وسلم

2-موافقتها لرسم المصحف العثماني

3-موافقتها العربية ولو بوجه.

فقد مال بعض النحاة الى التشدد في موافقة القراءة لمجاري العربية وقياسها فهذا الشرط الأول عند أكثرهم لقبولها والاستشهاد بها وإذا لم تكن على أي وجه من القياس ضعفوها أو خطأوا صاحبها وتحاملوا عليه أو حكموا عليها بالشذوذ ولم يقيسوا عليها مع اعتدادهم بالشرطين الآخرين وهذه أمثلة عنهم:

يقول المازني :فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة(معائش) بالهمزة فهي خطأ فلا يلتفت إليها وإنما أخذت عن نافع ابن نعيم ولم يكن يدري ما العربية وله أحرف يقرؤها لحنا نحوا من ذلك"فها أنت ترى المازني يخطئ قراءة تواترت عن نافع المدنيي وابن عامر الدمشقي وهما من القراء الثقات في قوله تعالى :وجعلنا لكم فيها معائش " على غير قراءة الجمهور معايش والقياس عند النحتاة يقتضي أن يقلب الحرف الثالث الزائد همزة في الجمع كما في صحيفة صحائف، عجوز عجائز غنيمة غنائم أما الياء في معيشة فهي أصلية ولا تقلب همزةفي الجمع فكانت هذه القراءة خطأ عنده ولحنا من القراء.

وفي المقابل نجد بعض النحاة من يتحرج في الطعن على القراء ملتزما في ذلك الصمت عد مصادفتها وربما تحاش ذكرها وإنما يعارضها لا مصرحا بتلك المعارضة لاحترامه البالغ لها ومنهم سيبويه الذي يصرح بأن القراءة القرآنية سنة تتبع ولا تصح مخالفتهامن ذلك أنه لم يتعرض لقراءة ابن عامر لقوله تعالى:وكذلك زُين للمشركين قتلُ أولادَهم شركائهم "لعدم الفصل بين المتضايفين إلا في الضرور الشعرية.

غير أن المتأخرين شديدو التمسك بالاحتجاج بالقراءة ولو خالفت مجاري العربية "لأن قراءاتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة التي لا مطعن فيها وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية وقد رد المتأخرون منهم ابن مالك على من عاب عليهم ذلك بأبلغ رد واختارو جواز ماوردت به قراءاتهم في العربية وإن منعه الأكثرون من ذلك احتجاجه على جواز العطف على ضمير المجرور من غير إعادة بقراءة حمزة الزيات لقوله تعالى " واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحامِ " بجر الأرحام عطفا على الضمير المتصل بالباء " وهذا مخالف للقياس الذي يقتضي عدم عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور إلا بإعادة المجرور وتكراره- وقد ذكر سيبويه هذه القاعدة القياسية ولكنه لم يتعرض لتلك القراءة بل تحاشى ذكرها لما يكنه من احترام لهذه القراءة المنقولة عن الثقات -ومن ذلك جواز الفصل بين المتضايفين يقول فيه ابن مالك :وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر:وكذلك زُين للمشركين قتلُ أولادَهم شركائهم" لأنها ثابتة بالتواتر، ومعزوة الى موثوق بعربيته"...

وقد كان أبو حيان الأندلسي ينقد بشدة على من يعترض على القراءة المخالفة لمقاييس العربية ومن ذلك رده على الزمخشري حين زعم أن تخفيف الهمزة الثانية في قوله تعالى "أأنذرتهم" لحن وليس من كلام العرب قال أبوحيان ... ":وقراءة ورش صحيحة النقل لا تدفع ، ولكن عادة هذا الرجل إساءة الأدب على أهل الأداء ونقلة القرآن وقد دعا محمد الخضر حسين الى استغلال حتى القرآت المخالفة للعربية والقياس عليا لإثراء اللغة وتوسيع استعمالاتها إلا أن ذلك سيفضي إلى توسع في الاستعمال تنكسر معه الأصول وتضرب قواعد اللغة وأبوابها وربما كان السبب في ذلك أنه تركيب يحتاج إلى جهد وتعمل ليمكن فهمه فضلا عن أن يتذوق ويؤلف،ولذلك لم يستعمل في أبواب الفصيح على اختلاف العصور وفالموقف السليم للغويين والنحاة من مثل هذه القراءات أن يسلموا صحتها ويفسروا خروجها عن المعتاد كما عومل الشاذ من كلام العرب فإنه لم يُخرج من دائرة العربية بل سُلم بعربيته لصدوره ممن يوثق بعربيته ولم يقس عليه بل فسر خروجه من أصل بابه وبهذه الكيفية نفسها يحسن التعامل مع القراءات المخالفة لمجاري العربية.

الحديث النبوي الشريف

المانعون لاستشهاد بالحديث النبوي الشريف

قلما لجأ النحاة الأولون الى الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف ويكفيك أن تتصفح كتاب سيبويه فعلى قلة لأحاديث الذي ساقها فإنه ينسبها الى كلام العرب فيقول مثلا " وأما قولهم كل مولود يولد على الفطرة "...ونهجهم هذا كان لسببين اثنين:

- 1لاعتقادهم أن غالب الأحاديث مروية بالمعنى وعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم إذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في إثبات القواعد الكلية.

.2-أن هذه الأحاديث قفد تداولتها الأعاجم والمولدون فرووها بما أدت إليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا وأخروا وأبدلو ألفاظ بألفاظ ولهذا نرى الواحد في القصة مرويا على أوجه شتى بعبارت مختلفة.

فالحديث النبوي الذي يصح الاحتجاج به إنما الحديث الذي نقل عن الرسول صلى الله عليه وسلم وروي بلفظه ومعناه وهذا نادر جدا لأن غالب الاحاديث مروية بالمعنى ولفظها غير لفظها وإن لم تغير معانيها وسبب ذلك أنهم جوز النقل بالمعنى لعنايتهم بما تضمنته من احكام وآداب ومعان سامية وحرصو على نقلها حتى ولوكانت بألفاظ غير ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم ولأن الحديث النبوي الشريف لم يدون في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بل عني بتدوينه كل للماء ومنهم علماء الحديث في بداية القرن الثاني للهجرة فكان بعد الزمن عنه هو أيضا من دواعي رواية الحديث بالمعنى لأن انتقال رواية قد يترتب عنه مثل عذا التغيير ولأن تذكر اللفظ بحذافره إذا طال قد يتوعر أحيانا على الذاكرة ، أما المعنى فلا يسرع اليه النسيان كما يسرع الى اللفظ وليس أدل على ذلك من قول أحد الرواة وهو سفيان الثوري إن قلت لكم إني أحدثكم باللفظ فلا تصدقوني ، وإنما هو بالمعنى أضف إلى ذلك وقوع اللحن كثيرا-على حد قول أبي حيان الأندلسي -فيما روي من الحديث لأن كثيرا من الرواة كانو غير عرب بالطبع، ولا يعلمون اللسان العربي بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم وهم لا يعلمون بذلك...

المجيزون للاستشهاد بالحديث النبوي الشريف:

وحجتهم في ذلك إجماع العلماء على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان أفصح العرب وأن علماء الحديث اهتموا بصحة إسناد الحديث أكثر من عنايتهم بالشعر ،ثم إن كثيرا من الأحاديث التي نسب اليها اللحن قد ظهر لها وجه من الاستعمال في العربية الفصيحة أما ما قيل عن رواية الحديث أن ينقل بلفظه ومعناه فهو كذلك نُقل غالبا كما سُمع فإن كثيرا من المحدثين شددوا في روايته بلظه ومعناه، كماأن غلبة الظن بصحة روايته لفظا ومعنى كافية للاستشهاد به أضف إلى ذلك أن تدوين الحديث الشريف وقع في الصدر الأول قبل أن تفسد الألسنة فإذا وقع تبديل اللفظ من فصحاء يوثق بعربيتهم فهم حجة أيضا لثبوت فصاحتهم ومن هؤلاء الزمخشري ابن مالك ابن هشام السهيلي والرضي الأستراباذي...الموقف الوسط بين المنع والإجازة

وظهر فريق من المتأخرين توسطو في هذا الشأن فلم يمنعو الاستشهاد بالحديث كما لم يجوزوه مطلقا دون قيد وشرط ومنهم الشاطبي فقد رأى أن الحديث قسمان قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه سلم ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية فهذا يصح الاستتشهاد به في العربية وابنمالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لابد منه...

.وقد عمق الشيخ محمد الخضر حسين هذا المنهج في كتابه دراسات العربية وتاريخها وذكر ستتة أنواع رأى أنها لا ينبغي الاختلاف في الاحتجاج بها:

1-ما يروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته صلى الله عليه وسلم كقوله" حمي الوطيس" وقوله " مات حتف أنفه"وقوله الظلم ظلمات يوم القيامة الى نحو هذا من الاحديث القصار المشتملة على شيء من محاسن البيان كقوله" : ان الله لا يمل حتى تملوا"

2-ما روي من امره مما كان يتعبد به او امر بالتعبد به كألفاظ القنوت والتحيات وكثير من الاذكار والادعية التي كان يدعو بها في اوقات خاصة.

3-مايروى شاهدا على انه كان يخاطب كل قوم من بلغتهم ذلك لان الرواة قصدواهذه الاحاديث بالذات روايتها بالفظ لا بالمعنى

4-الاحاديث التي رويت من طرق متعددة ولفظها واحد فاتحادها في اللفظ مه تعدد طرقها دليل على صحتها لفظا ومعنى

5-الاحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم تنتشر فيها اللحن وفساد اللغة كمالك ابن انس والامام الشافعي

6-ماروي عن رواة عرف عنهم أنهم لايجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل :ابن سيرين والقاسم بن محمد ورجاء بن حيوة.

كلام العرب

لايشترط في الفصيح التي تؤخذ عليه العربية ان يكون عربيا أصيلا قحا كما ذهب اليه الاستاذ حلمي خليل في كتابه مقدمة لدراسة علم اللغة بل كانت نشأته الاولى وهوطفل في اول عمره فيبيئة عربية فصيحا كان فصيحا وذكر منهم المنتجع بن نبهان وهو سندي الاصل سبي صغيرا وكبر في وسط فصيح من بني تميم ولم يشترطو فيع البلوغ ولا السن بل تؤخذ عن الصبي والمرأة والشيخ.

وممن عرفو بتحرياتهم الواسعة في جمع المادة اللغوية ابو عمر بن العلاء والمفضل والاصمعي وابو يزيد الانصاري وابو عبيدة والخليل ابن احمد الفراهيد وكان ابو عمروا بن العلاء اول من ابتدع طريق السماع للغوي الميداني وقد تحول في البادية قرابة أربعين سنة ومن طرقهم في التحري لإثبات الفصاحة انهم كانو يلجأون ال مقاييس لغوية محظة لاسيما بعد ان اخذ اللحن يتسلل الى العربية بفعل الاختلاط بالاعاجم في الحواضر وقد استقرت لهم الاصول والقواعد المطردة بعد استقائهم للمسموع كرفع الفاعل والمبتدأ والخبر وجر المضاف اليه ونصب المفعول وصياغة اسم الفاعل ونحو ذلك فكانو يختبرون العربي حتى يثبتوا من فصاحته قبل أن ينقلوا عنه شيئا من المسموع فقد يطلبون منه ان ينشدهم شيئا من الشعر ليرروا مدى مطابقة انشاده لتلك الاصول والقواعد التي عرفوها مما اطرد من كلام العرب

الفصحاء فإذا خالف بعض تلك الأصول شككوا في فصاحته وعزفواعن أخذ اللغة منه ، وقد يحاولون أن يلقنوه بعض العبارات الملحونة فإذا فهمها ولم يعترض عليها طعنوا في فصاحته وأعرضوا عنه.

ويعد أقدم شعر نقله اللغويون ورواه سيبويه عن شيوخه يعود الى ثلاثة قرون ونصف القرن قبل الهجرة كشعر جذيمة الأبرش، والزباء أعصر بن سعد ولكن ما وصل الى الغويين من هذا العهد شيء قليل جدا لأنهم لم يقصدوا القصائد وإنما كانت لهم أبيات يقولونها في حاجتهم.

وأما من قصد القصائد فأمثال المهلهل، وزهير بن جناب، وعبيد الأبرص وسعد بن مالك وأقدمهم يسبق الهجرة النبوية بقرنين على الاكثر وامتد الشعر الذي نقله النحويون واستششهدوا به الى اواخر القرن الثاني للهجرة وكان شعر ابن هرمة(ت 176 هـ)آخر ما احتجوا به وقد وقفوا عنده لتفشي اللحن بعد ذلك في الحواضر.

أما بالنسبة للبادية فظلت فصيحة لعزلتها وسلامتها من الاختلاظ بالأعاجم إلى أن أخذ اللحن ينتشر بها بحلول القرن الرابع وماكاد هذا القرن ينقضي حت خرجت الفصاحة من البادية ايضا فأعرض النحويون عن الاستشهاد بكلامهم هم أيضا.

ونخلص من ذلك أن الطبقات التي احتج بها النحويون هي:

1-طبقة الجاهليين :وهم الذين سبقو ظهور الاسلام كامرئ القيس والأعشى وطرفة بن العبد

2-طبقة المخضرمين :وهم الذين عاصروا الجاهلية والاسلام كحسان بن ثابت ولبيد وكعب بن زهير

3-طبقة الاسلاميين كجرير والأخطل والفرزدق وتنتهي بابن هرمة(توفي 176 هـ)

وامتنع النحويون عن الاحتجاج بالطبقة الرابعة لتفشي اللحن فيها وهي طبقة المولدين أو المحدثين وهم من جاء بعدهم إلى زماننا هذا كبشار وأبي نواس والبحتري وأبي تمام والمتنبي وغيرهم.

القياس النحوي و أركانه

مفهوم القياس

يراد به التقدير ورد في لسان العرب أن قاس الشيء يقيسه قيسا قياسا واقتاسه وقيسه إذا قدره على أمثاله وجاء في المعجم الوسيط أن القياس في اللغة هو رد الشيء الى نظيره و القياس أيضا هو التسوية بين شيئين لأن تقدير الشيء بمثاله تسوية بينهما يقال فلان يقاس بفلان بمعنى يساويه.

أما في الاصطلاح

هو حمل الشيء على الشيء بجامع وهو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وهو إجراء حكم الاصل على الفرع لجامع.

ومثل ذلك حمل ما لم يسم بفاعله على الفاعل بجامع الاسناد اذ ان كلا منهما اسند الى الفعل فرفع نائب الفاعل قياسا على الفاعل بجامع الاسناد، ويسمى هذا الجامع علة فالقياس جرى بحمل المقيس أو الفرع وهو نائيب الفاعل على المقيس عليه أو الأصل وهو الفاعل في حكم الاعراب وهو الرفع بجامع أو بعلة مشتركة هي الاسناد.

إذن لابد من توفر أربعة أركان في القياس المقيس عليه(الاصل)والمقيس (الفرع)والحكم، والجامع أو العلة.

المقيس عليه

وشرط في المقيس عليه أن يكون الاكثر في بابه لأن القياس يقتضي الحمل على الأكثر ولهذا فإنه لا يصح الحمل على النادر والشاذ والمراد بالشاذ ما فارق القياس الذي عليه بابه يقول ابن جني :فجعل اهل علم العرب ما استمر من الكلام في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة

] .مطردا ،وجعلوا ما فارق ما عليه بقية بابه وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا66]

والكثرة هاهنا غير مرتبطة بنسبة عددية فقد يكون القليل كثيرا في بابه وقد يكون الكثير قليلا في بابه فلا يقاس عليه من ذلك قوله في النسبة الى شنوءة شنئي فلك أن تفول في

ركوبة ركبي وفي حلوبة حلبي قياسا على شنئي وذلك أنهم أجرو(فعولة)مجرى(فعيلة) لمشابهتها إياها من أوجه أن كلا منها ثلاثي وأن ثالثه حرف لين وأن آخره حرف تأنيث وأن" فعولا "و"فعيلا" يتوردان نحو أثيم وأثوم ورحيم ورحوم، فلما استمرت حال فعيلة وفعولة هذا الاستمرار جرت واو شنوءة مجرى ياء حنيفة فكما قالوا حنفي قالو شنئي.

ويرد الأخفش على من يعترض على هذا القياس بأن شنئي هو العنصر الوحيد الذي جاء في بابه على هذه الصورة من فعولة ثالثه واو وليس ياء فكيف يقاس على باب ليس يتكون الا من عنصر واحد قال الأخفش مجيبا " فإنه جميع ما جاء قي بابه وقد استحسن ابن جني هذا القياس قائلا ما ألطف هذا الجواب : ومعناه أن الذي جاء في " فعولة " هو هذا الحرف والقياس قابله ، ولم يأت فيه شيء بنقضه (أي من السماع)فإذا قاس الانسان على جميع ماحجاء وكان أيضا صحيحا في القياس مقبولا فلا لوم.

المقيس

وهو المحمول على كلام العرب وعلى سمته فقد يكون المقيس لفظا غير منقول وغير مستعمل عند المتكلم فيستحدثه بحمله على ما يستعمله و يعرفه من نظائره من المنقول فهو لم يستعمل كل حال ولا كل فاعل ولا كل مفعول ولا كل اسم آلة يقول من الفعل صفا مفاة قياس على نظائره مما هو مستعمل ومختزن في ذاكرته نحو مقلاة ومكواة ومرآة وان لم ينطق بها من قبل.

وهناك ضرب من المقيس يكون حكمه معلوما ثابتا بالنص وبدليل السماع ولكنه لا يستحق هذا الحكم بالأصالة كحمل ما الحجازية على ليس في العمل وأصلها أن لا تعمل لأنها غير مختصة بفعل أو بإسم، وذلك لعلة اشتراكها مع ليس في معنى النفي فالنحوي يرى أن هذا القياس هو قياس المتكلم وليس قياسه هو ولذلك ينسبه الى المتكلم إذ ليس له فيه إلا فضل الاكتشاف وفي ذلك يقول سيبويه "أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس إذ كان معناها كمعناها.

ومما سبق نتبين أن شرط المقيس أن يربطه بالمقيس عليه جامع يسمى علة حتى يلحق المقيس بالمقيس عليه في الحكم وهذا الجامع يرد على وجوه فقد يكون علة أوجبت حكما واحدا في المقيس والمقيس عليه وقد يكون ضربا من الشبه أوجب للمقيس حكم المقيس عليه....

أقسام القياس

إذا نطرنا الى الأقيسة التي يجريها سيبويه في كتابه فإننا نستطيع ردها الى قياسين قياس أصلي وسماه بعض المحدثين قياس استقرائي وسماه أخرون القياس استعمالي كما سماه غيرهم قياس الأنماط وقياس تعليلي وقد سماه بعضهم قياس الأحكام وسماه غيرهم قياس شكلي.

القياس الاصلي

هو حمل المنقول على غير المنقول كإلحاق كلمة بما يناظرها في الصيغة أو إلحاق تركيب بما يناظره في البنية في حكم قد ثبت واطرد باستقراء كلام العرب فمثال الأول أن تستحدث من الفعل مشى اسم مكان ولم تكن قد سمعته من قبل فتقول ممشى قياسا على ملهى ومرمى.... ومثال الثاني أن يلحق المتكلم مفعولا به غير منقول عنده ولم يستعمله من قبل في التركيب مفعولا منقولا ومعلوما عند نحو قوله كلمت أردشيرَ أمس فينصب(أزدشير) غير المنقول على ما عرفه واستعمله مما اختزنته ذا كرته من نظائر لهذا التركيب الذي يشتمل على مفعول نحو كلمت عليا أمس ، وسألت محمدا أمس وقابلت زيدا البارحة....

وغاية هذا القياس انتحاء سمت كلام العرب وإجراء كلامنا على كلامهم وهو وسيلة لاكتساب اللغة وتنميتها بانتاج ألفاظا جملا بحملها على نظائرها وهو حصنا للمحافظة على النحو وبنى العربية الإفرادية منها والتركيبية فتجري بذلك اللغة بين المتكلمين على أجيال متعاقبة على سمت واحد وفي فائدته يقول الشيخ محمد الخضر حسين " ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به لكان الحرج التي تقعفيه اللغة أن تضيق المجلدت عن تدوينها، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها، وتباين وجوهها ، فالقياس طريق يسهل بها القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الانسان من النطق بألاف من

الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها.

وعن طريق هذا القياس يستطيع اللغويون والعلماء استحداث ألفاظ ومصطلحات جديدة وذلك بإلحاقها بمثل صيغ العربية وقوالبها كحمل الفظ قاطرة على قافلة وحمل اللفظ طباعة أو صحافة على المنقول من كلام العرب ، كتجارة وزراعة ، ثم إن القياس كان وسيلتهم في اكتشاف مثال الكلمة وبنائها واكتشاف البنية العاملية المتناظررة ، وذلك بحمل الكلم أو الجمل المتناظرة بعضها على بعض فتبرز البنية التي تجمع النظائر في الباب الواحد وهذا عمل رياضي يسمى الآن بتطبيق النظير على النظير.

القياس التعليلي

هو" حمل فرع على أصل بعلة"

وأمثلة ذلك:

حمل الفعل المضارع على اسم الفاعل الإعراب بعلة المشابهة الحاصلة بين الفرع والاصل وهو الاسم فالاسماء معربة بالأصالة أما الفعل المضارع فإنه استعار إعراب من مشابهته لاسم الفاعل وذلك من وحوه:

الوجه الأول : الاختصاص بعد الشياع، ومثاله أن تقول (يقوم)فيصلخ للحال والاستقبال فإذا أدخلت عليه السين اختص بالاستقبال وكذلك الشأن مع الاسم تقول (رجل)فيصلح لجميع الرجال ، فإذا أدخلت عليه الألف واللام وقلت (الرجل)صار يختص عندئذ برجل بعينه ؛ إذن فإن كليهما يختصان بعد شياعهما

الوجه الثاني : أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء المزحلقة كما تدخل على الاسم فتقول : إن عليا ليسافر ، كما تقول إن عليا لمسافر.

الوجه الثالث :أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حر كاته وسكونه فإن الفعل(يضرب)مثلا على وزن ضارب فب حركاته وسكونه وليس في مثاليهما

الوجه الرابع : أن الفعل المضارع يكون صفة كما يكون الاسم إذ تقول مررت بطفل يلعب

كما تقول مررت بطفل لاعب

والأصل في الأسماء أن تكون معمولة لا عاملة وإنما أعملت" إذا "الجزم لأنها أشبهت إن الشرطية في المعنى وعملت المشتقات عمل فعلها لمشابهتها أياه في المعنى

ومن هذا القياس حمل أخوات إن على الفعل الذي تقدم مفعوله على فاعله فسميت لأجل ذلك حروفا مشبهة بالفعل، ومن وجوه شبهها أنها بمعنى الفعل فإن :بمعنى أكدت وكأن بمعنى شبهت ولعل بمعنى ترجيت وليت بمعنى تمنيت ولكن بمعنى استدركت ، كما تشبهها في دخول نون الوقاية عليها كدخولها على الأفعال، كما تشبهها في بنائها على الفتح وأنها على ثلاثة أحرف والأصل في الفعل(تقول)أن يتعدى إلى مفعول واحد ولا يدخل على ما أصله مبتدأ وخبر ولكن العرب تشبه هذا الفعل بتظن إذا جاءت بعد استفهام فتنصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر يقول سيبويه..."إلا تقول في الاستفهام شبهوها بتظن...وذلك قولك :متى تقول زيدا منطلقا وأتقول عمرا منطلقا وأكلّ يوم تقول زيدا منطلقا"

ففي هذا القياس يخرج الفرع عن أصل بابه ويلحق بأصل باب آخر ويكون مثله في الحكم بعلة المشابهة.

الإجماع وأنواعه إجماع الفقهاء والأصوليين، إجماع النحاة

-تعريف الإجماع:

الإجماع" :في اللغة :العزم والإنفاق. في الاصطلاح :اتفاق المجتهدين من أمة محمد– صلى الله عليه بينهما، فمن أزمع وصمم العزم على إمضاء أمر يقال :أجمع، والجماعة إذا اتفقوا يقال أجمعوا، وسلم –في عصر على أمر ديني" . ومعناه في اللغة" الاتفاق والإزماع وهو مشتركهذا يصلح لإجماع اليهود والنصارى، وللاتفاق في غير أمر الدين لكن العرف خصص اللفظ بما ذكرناه. وذهب النظام إلى أن الإجماع عبارة عن كل قول قامت حجته وإن كان قولا واحدا وهو على خلاف اللغة والعرف لكنه سواه على مذهبه إذ لم ير الإجماع حجة، وتواتر إليه بالتسامع تحريك مخاللة الإجماع فقال هو قولا قامت حجته وهو إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة، وفيه الشأن كله وكونه حجة إنما يعلم بكتاب أو سنة متواترة أو عقل، أما الإجماع فلا يمكن إثبات الإجماع به"

.**أنواع الإجماع** :ينقسم الإجماع إلى نوعين:

-إجماع الفقهاء والأصوليين:

-تعريفه :ونعني به اتفاق أمة محمد– ص –خاصة على أمر من الأمور الدينية" .

-حجية الإجماع :يأخذ الإجماع حجيته من:

أ" –تصوره :فدليل تصوره وجوده، فقد وجدنا الأمة مجمعة على أن الصلوات خمس، وأن صوم رمضان واجب، وكيف يمتنع تصوره والأمة كلها متعبدة بإتباع النصوص والأدلة القاطعة ومعرضون للعقاب بمخالفتها

.ب –تصور الاطلاع على الإجماع :يتصور معرفة ذلك بمشافهتهم إن كانوا عددا يمكن لقاءهم وإن لم يكن عرف مذهب بالمشافهة، ومذهب الآخرين بأخبار التواتر عنهم كما عرفنا أن مذهب جميع أصحاب الشافعي منع قتل المسلم بالذمي.

ج –إقامة الحجة على استحالة الخطأ على الأمة"

–أركان الإجماع :وله ركنان:

أ" -المجمعون :وهم أمة محمد– ص -وظاهر هذا يتناول كل مسلم، لكن لكل ظاهر طرفان واضحان في النفي والإثبات وأوساط متشابهة. أما الواضح في الإثبات فهو كل مجتهد مقبول الفتوى فهو من أهل الحل والعقد قطعا ولابد من موافقته في الإجماع ب- في نفس الإجماع" :ونعني به اتفاق فتاوى الأمة في المسألة في لحظة واحدة انقرض عليه العصر أو لم ينقرض أفتوا عن اجتهاد أو عن نص.

إجماع النحاة :ذكر ابن جني(ت 392 هـ)مصطلح الإجماع في - صورته البسيطة- فما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه(باب في الاحتجاج بقول المخالف)وأورده مركبا :إجماع الجماعة وإجماع الناس وإجماع أهل العربية). "المراد به إجماع نحاة البلدين البصرة والكوفة.

يقول ابن جني تحت باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة. وإنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص وإلا فلا، لأنه لم يرد في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ، كما جاء النص بذلك في كل الأمة، وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة، فكل من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه وأبا عمر فكره الا أننا مع ذلك لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي طال بحثها وتقدم نظرها إلا بعد إمعان واتقان"

.و"إنّ الإجماع هو الاتفاق والمراد به في الدرس النحوي اتفاق النحاة على أمر ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي يخل بهذا الاتفاق المجمع عليه، وهو نوعان:

-**إجماع مطلق** :وهو الاتفاق الحاصل في المسائل البدهية وفي الأمور الأساسية والحقائق الثابتة التي لا تستدعي الرأي نحو، الاسم قسم من أقسام الكلمة وكانقسام الزمن إلى ماض ومضارع وأمر ومثل نصب الفضلة والحال ودلالة الثلاثة فما فوقها على الجمع.

إجماع على مسائل يتحكم المقام في تغييرها :مثل علامة الضمير المتصل بالمنفصل بأنها علاقة توكيد كقولك :جئت أنت، وكإعمال لنت وإهمال عملها بالجواز إذا اتصلت بها ما" .

"ويرى الرماني على مذهب البصريين أن الإجماع أصل ثابت والمخالف للإجماع– أي النحوي –كالخارج عن الجماعة، وهو عند الفلاسفة والعلماء خروج عن حدّ العقل والتدبير، وهذا رأي الرماني الذي يقول" :وكل من خرج عن إجماع أهل الصناعة فهو له مرذول" والمعنى مردود، بعد قدمها أمثلة وشرحها وعللها، وهي الزعم بأن القلف بمنزلة الهجرع، وجلوز بمنزلة فردوس، خروج عن إجماع النحاة، والعلة :أنه لم يشتق منهما ما يذهب فيه حرف التضعيف.

وفي رد على الزعم أن همزة" أكل "أصلية انتصار لسيبويه لموافقته الإجماع، ويذهب إلى أن الإجماع بمنزلة العقل، حيث يقول" :فإن التزم هذا خالف جميع النحويين وكفى بذلك عيبا مخالفته جميع أهل الصناعة كما لو خالف مخالف في مسألة من الهندسة جميع أهل الصناعة، لكان ذلك عيبا، وكذلك لو خالفهم في مسألة قد أجمعوا عليها في الجبر والمقابلة ومنزلته كمنزلة من خالف جميع العقلاء في أمر من الأمور، وأدّعى أن عقله فوق جميع العقول وكفى بهذا عيبا وخزيا"

.و"يجوز الاحتجاج بإجماع الفريقين وذلك كإنكار أبي العباس جواز تقديم خبر ليس عليها، فأخذ ما يحتج به عليه أن يقال له :هذا أجازه سيبويه وكافة أصحابنا والكوفيون أيضا، فإذا كان ذلك مذهبا للبلدين وجب أن تنفر عن خلافه .قال لعمري إن هذا ليس بموضع قطع على الخصم لان الإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يخالف نصا، قال فمما جاز خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدئ هذا العلم والى آخر هذا الوقت .وقال غيره إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر خلافا لمن تردد فيه وخرقه ممنوع ومن ثم رُ د

استصحاب الحال وموقف علماء اللغة.

استصحاب الحال مصطلح فقهي حنفي يريدون به أن الأصل في الأشياء الإباحة ما لم يقم دليل على عدمها لقول تعالى":هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا"،

تعريف استصحاب الحال :يعرف ابن الأنباري استصحاب الحال بأ نه" إبقاء حال اللفظ على مايستحقه في الأصل عند عدم النقل عن الأصل كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنيا لأن الأصل في الأفعال البناء وإن ما يعرب منها لش به الاسم ولا دليل على وجود الشبه فكان باقيا على الأصل في البناء"

.كما يعرفه ابن الأنباري في موضع آخر" وهو من الأدلة المعتبرة والمراد به استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الإعراب واستصحاب حال الأصل في الأفعال البناء، حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الإعراب، وما يوجب البناء في الأسماء هو ش به الحرف أو تضمن معنى الحرف، فش به الحرف في نحو الذي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف، وما يوجب الإعراب من الأفعال هو مضارع الاسم في نحو "يذهب، يكتب، يركب "وما أش به ذلك ، ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول الأصل في الأسماء الإعراب وإنما يبنى منها ما أش به الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يش به الحرف ولا تضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب .ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن نقول في الفعل الأمر الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما شا به الاسم وهذا الفعل لم يشا به الاسم فكان باقيا على أصله في البناء"

.أما السيوطي فهو يأتي بتعريف ابن الأنباري للاستصحاب ناقلا ع نه دون زيادة أو نقص ويعرف الاستصحاب هو" عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عل يه لانعدام المغير" وأ نه الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول"

–استصحاب الحال عند الفقهاء: "استصحاب الحال هو مصطلح فقهي للحنفية أرادوا به أن الأصل م باح ما لم يقم دليل على عدم إباحته ا .قال قائلون من الفقهاء باستصحاب الحال ثم اختلفوا ف يه رأى بعضهم أ نه دليل بنفسه ولك نه مؤخر عن الأقيسة وهو آخر ما يتمسك به الناظر، ورأى بعضهم الآخر بأن استصحاب الحال ليس دليلا مستقلا ولك نه يصوغ الترجيح به، والو جه أن يتصور ثم يقدم الذي يختار ف يه . فمن استيقن الطهارة وشك في الحدث فالحكم استصحاب الطهارة وكذلك نقيض هذا، قال أبو المعالي":نحن نقول ف يه قول الفق يه يستصحب يقين الطهارة ف يه تجوز فإن اليقين لا يسحب الشك فليس المعنى بقولهم لا يترك اليقين بالشك أنهم على اليقين مع التردد في الحدث، ولكن المراد به أن ما تقدم من الطهر يقين فيبق الحكم ما تيقناه والقول ف يه إذا طرأ الشك لم يخل المشكوك ف يه من ثلاثة أحوال: أحدها أن يرتبط بعلامة بينة في محل الظنون فما كان كذلك فلا اجتهاد هو المتبع ولا التفات إلى ما تقدم فإ نه يتصدى للمرء شك في بقاء ما سبق اجتهاده ظاهر في زواله والاجتهاد مقدم. فإن ثبتت علامة خفيت مثلما يقع التمسك به في تمييز النجس في الأواني، وفي الثياب فإن عرض يقين النجاسة يقين الطهارة وعلم صاحب الإناء أن أحدها نجس والآخر طاهر فليس يقين الطهارة بأولى من التمسك بيقين النجاسة فيضطر إلى التمسك بالعلامات وإن خفيت. وإن لم يوجد يقين النجاسة وتيقنا طهارة وشككنا في وثبت علامة خفية ففي التعلق بها قولان أحدهما أنها كمال وإن تناهى للمرء في تصويرها محاولا إظهار ما وقع في النفس ويفهم الناظر هذا ما يرد عل يه باستصحاب الحال أولى على قول والتمسك به أولا على قوله وإن تقدم يقين وطرأ شك لعلامة جلية غير خفية فعند ذلك يتأسس الشرع على التعلق بحكم ما تقدم وهذا نوع من الاستصحاب أي بقاء حكم الأصلي وسب به عدم وجود العلامات، وإن كان الاستصحاب ليس من فنون الأدلة إلا أ نه أصل ثابت في الشريعة مدلول عل يه بالإجماع"

-موقف علماء اللغة:

يرى ابن الأنباري أن استصحاب الحال من أدلة النحو رغم الاختلاف النحوي بين البصريين والكوفيين" وهو أن يذكر دليلا على زوال استصحاب الحال مثل أن يدل الكوفي على زواله إذا تمسك البصري في بناء فعل الأمر فيبين أن فعل الأمر مقتطع من الفعل المضارع مأخوذ م نه ، والفعل المضارع قد أشبه الاسم وزال ع نه استصحاب الحال وصار معربا بالش به فكذلك فعل الأمر، والجواب أن يبني أن ما توهم دليلا لم يوجد فيبقى التمسك باستص حاب الحال صحيحا" ، وفي موضع آخر يقر ابن الأنباري باستصحاب الحال لك نه يرى أ نه من أضعف الأدلة واستصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أ نه لا يجوز التمسك به في إعراب الاسم مع وجود دليل البناء من ش به الحرف أو تضمن معناه،

وكذلك لا يجوز التمسك في بناء الفعل مع وجود دليل الإعراب من مضارع ته الاسم وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو" .

أما السيوطي فيرى" أنه إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبرة به" . كما أ نه ينقل موقف ابن الأنباري من استصحاب الحال في كتا به فيقول "استصحاب الحال من أضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل" ، كما يأتي بقول ابن مالك معقبا على استصحاب الحال، يقول السيوطي" :وقال ابن مالك ومن قال إن كان وأخواتها لا تدل على الحدث فهو مردود بأن الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين فلا يقبل إخراجها عن الأصل إلا بدليل، قلت المسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم" :الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق وغيره والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإضافة والإسناد"

.كما أورد السيوطي موقف ابن الأنباري في الاحتجاج باستصحاب الحال"احتج البصريون

على عدم تركيب" كم "بان الأصل الإفراد والتركيب فرع ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل .ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب الحال احد الأدلة المعتبرة .واحتج البصريون على أنه لا يجوز الجر بحرف محذوف بلا عوض بان قالوا اجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف وإنما تعمل معه في بعض المواضع إذا كان لها عوض ولم يوجد هنا فبقي على ما عداه على الأصل والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال وهو الأدلة المعتبرة، والمسائل التي استدل فيها النحاة بالأصل كثيرة جدا لا تحصى كقولهم الأصل في البناء السكون إلا لموجب تحريك والأصل في الحروف عدم الزيادة حتى يقوم الدليل عليها من الاشتقاق ونحوه والأصل في الأسماء الصرف والتنكير والتذكير وقبول الإسناد" . و"لما كانت مسألة العامل والمعمول قد نالت أهمية كبير في مسار الإعراب والوظيفة النحوية وتحليل مسائلها في الكلام والرجوع في تحقيقها إلى الأصل في إطار خلفية العامل أو السبب أو العلة أو في إطار التقدير عند قولك :في الدار مكتبة :فش به الجملة المقدمة خبر مقدم، ومكتبة مبتدأ مؤخر .والأصل مكبة في الدار، والأصل في مكتبة هو[مكتبة واحدة]شبيهة بالمعرفة . لان المخبر ع نه لابد أن يكون معروفا ليخبر ع نه ،وفي هذا تقدير يحيلنا إلى أصل الوضع كما ترى.

وأحيانا يحمل هم التعليل إلى رد التركيب إلى أصل قاعدة معينة كثيرا ما يلجأون فيها إلى طرق متنوعة فيما بينهم من طرق التأويل كالزيادة والحذف والتقديم والتخير والإضمار والفصل وكل طريقة هي أصل عند كل منهم يرد إليها التركيب وها ما جعلهم يختلفون في الأو جه مما أثرى مسائل النحو.

ولا يخفى ما للعلة أو للسبب من ارتباط بالأصل، وفي النحو العربي أسس عمل بها النحاة في هذا المضمار منها :ما جاء على أصله لا يسأل عن عل ته، ومن عدل عن الأصل استلزم عل يه

ذكر الدليل وإقامة الحجة التي جعل ته يعدل عن الأصل ..وغيرها من الأسس المعرفية اللصيقة بالأصل في هذا المسار النحوي..

ظاهرة الإعراب

.يعد الإعراب من أكثر الظواهر حضورا في التأسيس للنحو، ويرتبط وجوده أساسا بالتركيبأو النظم، ومن أهم ملامحه الحركة الإعرابية التي كانت سببا في ظهور النحو العربي

– **تعريف الإعراب: لغة** :قال الأزهري :هو التعريب معناها واحد وهو الإبانة، يقال : أعرب لسانه وعرب أي أبان وأفصح وأعرب عن الرجل بيّن عنه وعرب عنه تكلم بحجته .وحكى ابن الأثير عن ابن قتيبة الصواب يعرب عنها بالتخفيف،

وإنما سمي الإعراب إعرابا لتبيينه وإيضاحه، قال :وكلا القولين لغتان متساويتان بمعنى الإبانة والإيضاح ومنه الحديث الآخر" :فإنما كان العرب عما في قلبه لسانه"، ومنه حديث التميمي:

"كانوا يستحبون أن يلقنوا الصبي حين يعرب أن يقول لا إله إلا الله سبع مرات"

أي :حين ينطق ويتكلم، وفي حديث السقيفة" أعربهم أحسابا "أي أبينهم وأوضحهم، ويقال: أعرب عما في ضميرك أي ابن، ومن هذا يقال للرجل الذي أفصح بالكلام أعرب"

اصطلاحا :يعرف ابن الأنباري الإعراب بأنه" اختلاف أواخر الكلم باختلاف العوامل والفرق بين الإعراب والبناء هو اللزوم والذي يدل على صحة هذا إضافة هذه الحركات إلى الإعراب والبناء فيقال حركات الإعراب وحركات البناء"

.ويعرفه ابن هشام" :الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، وأنواعه أربعة رفع ونصب في اسم وفعل نحو زيد يقوم وإن زيدًا لن يقوم، وجر في اسم نحو، لزيدٍ، وجزم في فعل نحو : لم يقمْ ، ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وهي الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للجر وحذف الحركة للجزم وعلامات فروع عن هذه العلامات"

.والإعراب يمس الكلمة من حيث موضعها في الجملة وبحسب العوامل المؤثرة في التركيب

أنواع الإعراب: "يتنوع الإعراب إلى إعراب لفظي وإعراب تقديري، وإعراب محكمي

وإعراب محلي: –

أولا :الإعراب اللفظي :هو ما لا يمنع من النطق به مانع كقولك :بان الحق، أنجزت بحثا، سافرت إلى الجزائر .أي تظهر الحركات الإعرابية على الحرف الإعرابي للكلمة.

–ثانيا :الإعراب التقديري :وهو الذي يمنع من النطق به مانع يحصره العلماء في :مانع التعذر أو مانع الاستثقال –مانع مناسبة. —

ثالثا :الإعراب المحكي :يكون بحكاية الكلمة واستعمالها بحسب ما وردت كأن يقال : كان فعل ماض ناقص أو يقال :إن(يضرب .)فعل مضارع مبني للمجهول. —

رابعا :الإعراب المحلي فهو ما يقع في المبنيات الطارئ على البناء نحو :جاء2 هذا . فاسم الإشارة مبني على السكون في محل رفع لأنه فاعل" –

اختلاف في أصل الإعراب الأسماء أم الأفعال :اختلف النحاة في إعراب الأسماء والأفعال إلى مذهبين:

أ–ذهب البصريون أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال، فالأصل في الفعل البناء عندهم، وحجتهم في ذلك أن الإعراب أتى به المعنى لا يصح إلا في الاسم فاختص بالاسم كالتصغير وغيره من خواص الاسم.

ب –ذهب الكوفيون إلى أن الإعراب أصل في الأسماء وفي الأفعال، والأول هو الصحيح، ونقل ضياء الدين ابن العلج في البسيط أن بعض النحويين ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال فرع في الأسماء واحتجوا بأن الإعراب في الفعل يفرق بين المعاني فكان أصلا كإعراب الأسماء وبيانه قوله :أريد أن أزورك فمنعني البواب، إذا رفعت كان له معنى، وإذا نصبت كان له معنى"

من خلال هذه الأقوال نرى أن الإعراب تختص به الأسماء والأفعال تختص بالبناء، وأن الأشياء المتحولة في الحركة الإعرابية بين الأسماء والأفعال أشياء عارضة بينهما.

وظيفة الإعراب :حدد ابن العكبري وظيفة الإعراب في:

"أ –إن الإعراب فارق بين المعاني العارضة كالفاعلية والمعقولية والتعجب والنفي والاستفهام نحو :ما أحسن زيدًا، وما أحسن زيدٌ، وما أحسن زيدٍ، نفس الحركات هنا هو الفارق بين المعاني، وإذا ثبت أن الإعراب فارق بين المعاني، فالفرق الحاصل عن الفارق يعرف تارة بالعقل كمعرفة أن الاثنين أكثر من الواحد وأقل من الثلاثة" .

ب –قال ابن جني " :الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، ألا ترى أنك إذا سمعت :أكرم سعيدٌ أباه، وشكر سعيدًا أبوه، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر، الفاعل من المفعول، ولو كان الكلام سرجا واحدا لاستبهم أحدهما من صاحبه، فإن قلت :فقد تقول: ضرب يحيى بشرى، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا، وكذلك نحوه قيل :إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو :أكل يحيى كمثري، لك أن تقدم وأن تأخر كيف شئت، وكذلك ضربتْ هذه هذا، وكذلك إن وضح الغرض بالتثنية أو الجمع جاز لك التعرف نحو قولك :أكرم اليحييان البشريين، وضرب البشريين اليحيون

وجوه الإعراب:

وجوه الإعراب هي" الرفع والنصب والجر وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولا التي لنفي الجنس واسم كان وأخواتها واسم ما ولا المشبهتين ب ليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه، وكذلك النصب علم المفعولية والمفعول أضرب المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له والحال والتمييز والمستثمر منصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس وخبر ما ولا المشبهتين ب ليس ملحقات بالمفعول والجر علم الإضافة.

وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصب عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة"

العلاقة بين الإعراب والمعنى:

إن العلاقة بين الإعراب والمعنى هي علاقة تفاعلية"فإننا نرى أنها ليست قائمة حول أصل المادة اللغوية وطريقة وضعها أو الاصطلاح عليها وإنما كان الإعراب مما أثار حسهم فهو من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب وهو الفارق بين المعاني المكافئة في اللفظ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما ميز بين فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام ولا صدر من مصدر ولا نعت من توكيد. وأن الإعراب من الظواهر النحوية في العربية وإن علم النحو فإنه في علم البيان من المنظوم والمنثور بمنزلة أبجد في تعليم الخط وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته وأن من أقسام الفاعل والمفعول مالا يفهم إلا بعلامة كتقديم المفعول على الفاعل، فإنه إذا لم يكن ثم علامة تبين أحدهما على الآخر وإلا أشكل الأمر" وعليه فإن العلاقة بين الإعراب والمعنى هي علاقة تحصيل وحاصل فإنه لا إعراب بلا معنى.